

التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

(الواقع، المعوقات، الآفاق)

زيرمي نعيمة

أستاذة محاضرة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،

جامعة طاهري محمد بشار

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على واقع التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. بعد التطرق إلى الإطار النظري والمتمثل في نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحتوى الاتفاقية، وتحديد الأهمية والأهداف، ارتأينا إبراز التحديات التي تواجه التجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم حاولنا تحديد آثار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الجزائرية مع الدول العربية الأعضاء، دون إهمال المعوقات التي واجهتها منذ ولوجها إلى هذه المنطقة.

الكلمات الدالة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الصادرات، الواردات، التجارة الخارجية الجزائرية.

Résumé :

Le but de cet étude et d'examiner l'effet de la Grande zone de libre-échange arabe sur le commerce extérieur algérien. Après avoir passé par la définition de la Zone et le contenu de l'accord, nous avons déterminé l'importance et les objectifs de cet accord. Aussi cette étude a déterminé les obstacles qu'a connus les pays membre dans la zone, ensuite nous avons passé à déterminer les effets de la zone de libre-échange arabe sur le commerce extérieur algérien ainsi que les obstacles rencontrés depuis l'accès de l'Algérie à cette zone.

Mots clés: Grande zone arabe de libre-échange, les exportations, les importations, le commerce extérieur algérien.

المقدمة:

في ظلّ تنامي التكتلات الإقليمية العالمية، والتي باتت لا تقتصر على التجارة فحسب، بل تشمل أيضا العديد من المجالات الاقتصادية، تحتاج الجزائر لأن تعزز مكانتها مع العالم الخارجي من خلال توطيد العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول التي أصبحت تشكل تكتلات وقوى أساسية في الاقتصاد العالمي، فاختارت الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتنويع مصادر منتجاتها والبحث عن أسواق جديدة في هذا الإطار. بعد ست سنوات من الانضمام، جاءت هذه الورقة في محاولة تقييمية تحت سؤال أساسي متمثل في ما هو واقع

التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى، وماهي المعوقات التي تعترض هذه التجارة؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- التعريف بنشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحتوى الاتفاقية، إضافة إلى الأهمية والأهداف.
- تقييم أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنسبة للتبادل التجاري للجزائر مع الدول العربية.
- تحديد العوامل والمعوقات التي تعترض التجارة الجزائرية في المنطقة.

أهمية البحث:

إن متابعة نتائج تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري والبيئي بعد مرور أكثر من ست سنوات على الانضمام وبدء التطبيق الفعلي لها، ذات أهمية في معرفة إلى أي مدى تعمل الاتفاقية في إطار الأهداف المخططة لتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، إضافة إلى التعرف على العوائق التي تقف في طريق التطبيق وتمنع أو تخفف من فعالية التطبيق في الوصول إلى الأهداف بحيث يكون تحديدها مساعداً لصانعي السياسات لإجراء التعديلات والإصلاحات المطلوبة وتذليل الصعاب لتحقيق الأهداف المسطرة.

منهجية البحث: استخدم في البحث منهجان:

1. المنهج الوصفي لوصف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وخطوات البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة بالاعتماد على المصادر المرجعية في بحوث ومقالات ودراسات متخصصة.

2. المنهج التحليلي في تحليل المؤشرات الكمية، المطلقة والنسبية للتبادل التجاري العربي والجزائري بشكل خاص لتتبع التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الولوج إلى المنطقة، ورصد ترابط كل منها مع الآخر لإظهار ديناميكيتهما وصولاً إلى استخلاص مجموعة من النتائج.

تستمد الدراسة مادة التحليل من البيانات الرسمية التي نشرت تقاريرها، مثل تقارير الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة، وإحصائيات

- المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك، وتقارير الجاكس (ALGEX)¹.
- هيكل البحث: بناء على ما تقدم تناولت الدراسة تحليل النقاط الآتية:
- أولا: الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
1. نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحتوى الاتفاقية.
 2. الأهمية والأهداف.
 3. التحديات التي تواجه التجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ثانيا: آثار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الجزائرية مع الدول العربية الأعضاء .
1. أسباب وأهداف انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. واقع التجارة الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
3. تحديات التجارة الجزائرية في المنطقة العربية الحرة الكبرى.
- رابعا: آفاق التجارة الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- أولا: الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 1-1 نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحتوى الاتفاقية:
- أقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997 على اتخاذ خطوة أكثر فاعلية تمثلت في إقامة منطقة تجارية حرة عربية مستندا في ذلك الى تفعيل تسيير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية التي عقدت سنة 1981². يبرز الجدول الموالي جهود التكامل العربي حتى الوصول الى المنطقة العربية الحرة:

الجدول (01): جهود التكامل العربي.

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
7 سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت.
3 جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بمحذ تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها، يتم تحقيقها بصورة تدريجية .
13 أوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريف على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغرب	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).
27 فيفري 1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية).
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليج	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17 فيفري 1989	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي (UMA)، لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
19 فيفري 1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزارة الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وإمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل وتطوير التجارة العربية البينية.

المصدر: تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة

الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 186.

برز بعد ذلك البعد التكاملي -بعد ما توقف³- من خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في الفترة الممتدة بين 21 الى 25 جوان 1996، أين تمّ التأكيد على أهمية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، من أجل التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية واتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وبالتالي وضعت اللبنة الأولى من أجل بناء منطقة تجارة حرة عربية. شمل اقرار اقامة المنطقة العربية

14 بلداً عربياً⁴ على أن تكون المرحلة الأولى من التنفيذ مرحلة انتقالية تستمر لعشر سنوات تنتهي في العام 2007 ثم اختصرت وانتهت في العام 2005 حيث بدأ التطبيق الكامل للاتفاقية⁵. تتعلق التشريعات الرئيسية للاتفاقية بإزالة التعريف الجمركية والعوائق غير التجارية أمام السلع المصنعة بين الدول الأعضاء فيها، كما أقرت معاملة خاصة بالنسبة للسلع الزراعية، حيث سمح لكل بلد باستثناء 10 سلع زراعية على الأكثر من التخفيض

العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة.⁹

إضافة إلى ما سبق فقد مهد تطبيق الاتفاقية على السلع لمزيد من المفاوضات في باقي القطاعات، كما شجّع الدول العربية على عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول الأعضاء، وتحسين كفاءة الإنتاج عن طريق الاستفادة من الميزة النسبية في الإنتاج واقتصاديات الحجم، إضافة إلى زيادة التنافس في الأسواق المحلية مع تنوع إنتاجي أكبر أمام المستهلك وأسعار أقل، وتحسين مجالات التجارة عن طريق خفض أسعار الاستيراد وأخيراً ستساعد على زيادة النمو. بصفة عامة نصت وثيقة الاتفاقية على أنه يجب أن تكون الاتفاقية محققة للأهداف التالية عند التحرير التجاري الكامل بين الدول العربية وهي¹⁰:

- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.
- التكامل من حيث الإنتاج حسب الميزة النسبية.
- تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- الاهتمام بمعايير الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- خلق وحدة اقتصادية متكاملة (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية).
- وضع الأسس لقيام مستويات أكثر لتكتل اقتصادي عربي (اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي ونقدي).¹¹
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية، والاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية¹².
- رغم أهمية وحجم هذه المنطقة إلا أنه يلاحظ أن فقط 14 دولة التزمت بتطبيق البرنامج. وقد قامت بعض الدول الأخرى مثل الأردن، ومصر، لبنان وسوريا المغرب وتونس بتقديم طلبات تشمل قوائم سلبية لبعض السلع تريد استثنائها من تطبيق البرنامج التنفيذي¹³، وهو ما يجعل تحرير التجارة العربية صعباً إن لم نقل مستحيلاً لأنه ليس من المعقول أن تقوم منطقة تجارة حرة بين الدول العربية تستتي منها معظم السلع المتبادلة بين الدول العربية¹⁴.

1-3-3 المبادلات التجارية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1-3-1- المبادلات العربية مقارنة مع مثيلاتها العالمية: تشير دراسة دولية حديثة إلى أن المنطقة العربية تصدر بنسبة ثلث طاقاتها التصديرية بسبب تركيز التصدير في الشركات الصغيرة، وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على

التدريجي وذلك خلال ذروة الإنتاج على أن يتم تخفيض عددها خلال الفترة الانتقالية، إضافة إلى أنه تم تحديد قواعد المنشأ على أساس أن يتم إنتاج نسبة 40 % من قيمة المنتج في بلد المنشأ، والقسم الأخير من الاتفاقية يتعلق بالتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وكذلك السماح بتأخير التخفيض للدول العربية الأقل نمواً.

تستند منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى عدد من الوثائق القانونية، شأنها في ذلك شأن أي نظام تجاري متعدد الأطراف، لا بد أن يستند إلى عدد من الوثائق القانونية، التي تحكم وتنظم مجرياته. تتمثل هذه الوثائق التي تستند عليها المنطقة والتي تنظم العمل في إطارها في⁶:

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- لائحة فض المنازعات؛
- قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.
- أما البضائع العربية التي أعفيت من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بموجب الاتفاقية فهي⁷:
- الإنتاج الزراعي والحيواني، الخامات المعدنية وغير المعدنية.
- المنتجات نصف المصنعة والمتضمنة في القائمة المصادقة من المجلس الاقتصادي فيما إذا اعتبرت بضائع صناعية.
- البضائع المنتجة من قبل المشاريع العربية المشتركة المؤسسة في إطار الجامعة العربية أو المنظمات العربية التي تعمل في إطارها.

كما أدرجت الاتفاقية لاحقاً تحرير الخدمات (في 2003)، والتعاون في مجال البحوث والتكنولوجيا⁸.

1-2 الأهمية والأهداف:

تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أنها توفر نوعاً من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بمختلف التكتلات التجارية الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أن توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية تمهد لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتسهل تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، وتمكن من الاستفادة من أكبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، واستقطاب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية

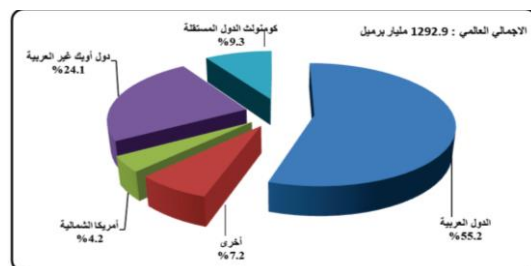
الصناعية، فيتبين أنها أقل من جميع الأقاليم التجارية في العالم، بما فيه أفريقيا¹⁵.

يوضح الجدول الموالي التجارة الخارجية العربية الاجمالية خلال الفترة 2010-2014

الجدول (02): التجارة الخارجية العربية الاجمالية خلال الفترة 2010-2014.

تطور التجارة العربية في السلع والخدمات، مليار دولار					
متوسط	توقعات				
2000 - 2011	2012	2013	2014	2015	2016
649	1512	1500	1408	1047	1054
13890	22691	23331	23704	24413	25455
5.0	6.7	6.4	5.9	4.3	4.1
522	1050	1109	1165	1102	1135
13662	22056	22576	22900	23670	24590
3.8	4.8	4.9	5.1	4.7	4.6
1217	2562	2609	2572	2149	2189
4.4	5.6	5.6	5.4	4.4	4.3

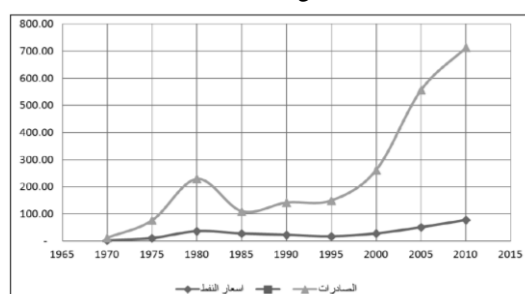
المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية، استشراف آفاق الاقتصاد العالمي والعربي، التقرير السنوي رقم 09، مارس 2016، 2017 - 2016، ص 21.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 114. أما الشكل الموالي يوضح تطور الصادرات مقارنة بتطور أسعار النفط:

الشكل (02): تطور الصادرات العربية مقارنة بتطور أسعار

النفط خلال 1965-2015.



المصدر: توات عثمان، أثر النفط في التجارة البينية للأقطار العربية: بعض الحقائق النمطية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، السنة 37، العدد 428، أكتوبر 2014، ص 58.

يتضح من خلال الشكل مدى التوافق بين تطور الصادرات العربية وأسعار النفط طول الفترة 1965-2015.

لعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة 2010-2014، تعطي صورة أوضح للآثار التي نجمت عن تغيير الأسعار خلال السنوات الأخيرة، ومن خلال تتبع انعكاس التطورات

تعبئة طاقات التصدير وعلى الحث على الاستثمار في تنويع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب وخلق فرص العمل الجديدة. ولدى قياس مدى تنوع الصادرات ومساهمتها في سلاسل الإمداد، كما يمكن التعبير عنه بمقدار التجارة العربية البينية في السلع

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات العربية لم تتعد نسبة 8% من وزن الصادرات العالمية، أما بالنسبة للواردات العربية فنجد أنها لم تتجاوز هي الأخرى 5% من الواردات العالمية وذلك طيلة الفترة 2000-2015 حتى مع توقعات نهاية 2016.

انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 5 مليارات دولار وبنسبة 0.3% من 1502 مليار دولار عام 2013 إلى 1497 مليار دولار عام 2014 مع توقعات بنموها بقيمة 41 مليار دولار وبنسبة 2.7% إلى 1538 تريليون دولار عام 2015، وفي المقابل ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 62 مليار دولار وبنسبة 5.6% من 1110 مليارات دولار عام 2013 إلى 1172 مليار دولار عام 2014 مع توقعات بمواصلة الارتفاع بمقدار 73 مليار دولار وبنسبة 6.2% إلى 1245 مليار دولار عام 2015¹⁶.

1-3-2 دور النفط في التجارة العربية:

تتأثر الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية بعاملين أساسيين إلى درجة كبيرة هما: أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة، والسياسات والهياكل الاقتصادية المنتهجة داخل أقطار المنطقة، وعليه يلعب النفط دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول العربية، حيث يعتبر العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

يمثل الشكل الموالي احتياطات الدول العربية والمقدرة بـ 52% وهي أكبر نسبة في العالم:

الشكل (01): احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق

المجموعات الدولية (2014).

أن أهمية النفط ودوره داخل هذه المجموعة تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أنه يشكل النسبة الأكبر في هيكل صادراتها، ويميل الميزان التجاري لتجارة النفط في هذه الأقطار دائماً إلى مصلحة صادراتها.

- **الأقطار العربية الأخرى:** وتضم بقية الأقطار العربية، وتعتبر جلّها مستوردة للنفط، مع الإشارة إلى أن بعضها يصدر النفط، مثل مصر وسوريا واليمن والسودان، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ميزان تجارة النفط لا يزال يميل دائماً نحو الاستيراد. يوضح الجدول الموالي التجارة البينية للبتروال الخام خلال 2010-2014:

الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 612.9 مليار دولار في عام 2014، مقارنة مع 693.7 مليار دولار في عام 2013، أي بانخفاض قدره 80.8 مليار دولار، ما يعادل 11.6%، نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى 96.2 دولار للبرميل في عام 2014 بعد أن كانت 105.9 دولار/البرميل في العام السابق¹⁷.

يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى مجموعتين، على أساس الدور الذي يلعبه النفط في هيكل تجارتها الخارجية:

- **الأقطار العربية الرئيسية المصدرة للنفط والغاز:** تضم كلاً من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، ورغم

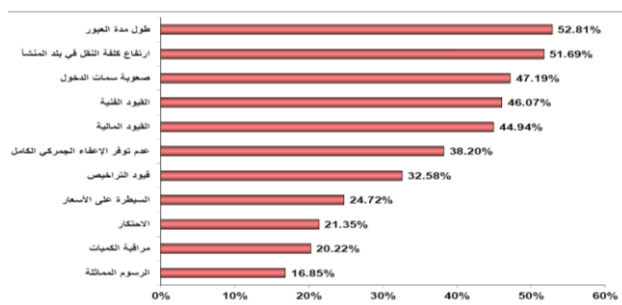
الجدول (03) : التجارة البينية للبتروال الخام (2010-2014).

2014	2013	2012	2011	2010	
8,135	9,539	10,437	10,163	10,876	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
6.7	8.2	9.4	10.0	12.0	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية (1) (%)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص197.

وصعوبة الحصول على سمات الدخول إلى الدول العربية للتجار وسائقي الشاحنات الناقلة للسلع والمنتجات، إلى جانب القيود الفنية والمالية، وعدم توفر الإعفاء الجمركي الكامل، وقيود التراخيص، والسيطرة على الأسعار، والاحتكار. يبرز الشكل الموالي الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية:

الشكل (03): الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية.



المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد

العربية، مرجع سابق، ص 31.

كما توجد بعض المشكلات الاقتصادية الأساسية التي ما زالت تواجهها بعض الدول العربية مما يؤثر سلباً على واقع ونمو التجارة البينية العربية والتي من أهمها²⁰:

- ضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى مما يؤدي لإشكال آخر من حيث

من خلال هذا الجدول نلاحظ حصة التجارة البينية للبتروال الخام في التجارة البينية العربية لم تتعد 12% خلال الفترة 2010-2014، أي أن صادرات الدول العربية من النفط تتم خارج المنطقة العربية. رغم أن التجارة العربية البينية تبدو أقل من معدلاتها المرتفعة لدى الكثيرين، إلا أنه هناك ملاحظة مهمة مفادها أنه إذا تم استبعاد النفط من الصادرات العربية، تصبح التجارة العربية البينية ذات معدلات مقبولة، خصوصاً إذا ما قارناها بأقاليم ذات درجات نمو اقتصادي مشابهة، وهذه نقطة بالغة الأهمية لأنها توضح أن هناك الكثير من السلع التي يمكن أن تدخل في نطاق التجارة العربية البينية عن تلك البيانات التي تتضمن النفط¹⁸.

1-4 التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عراقيل أساسية تحد من تطور التجارة، ويتصدر هذه العراقيل القيود غير الجمركية التي تؤدي إلى تعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات، وهناك تقديرات تشير أن هذه التدابير تعادل ما نسبته 32% قريباً من التعريفات الجمركية على المبادلات الصناعية، و 29% على الواردات الزراعية.¹⁹ كما يتصدر قائمة المعوقات الأساسية التي تواجه التجارة العربية البينية طول مدة العبور للسلع والمنتجات في إطار المنطقة، ويليها ارتفاع تكاليف النقل في بلد المنشأ،

ثانياً: آثار تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التجارة الجزائرية مع الدول العربية.
1-2 أسباب وأهداف انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وقعت هذه الاتفاقية في شهر أوت 2004، وذلك قبل أن تدخل حيز التنفيذ في يناير 2009، بعد الاعلان الرسمي للرئيس الجزائري للانضمام رسميا في قمة الرياض 2007، بمقتضى المرسوم الرئاسي²³ رقم 04-223 المؤرخ في 3 أوت 2004 الذي يتضمن التصديق على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، إدراكا لحوية التكامل الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحدة الاقتصادية العربية²⁴.

وكوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متحرر ومتطور ومرتبطة متوازن²⁵.

هذا الاتفاق من شأنه أن يسمح للجزائر بتتنوع مواردها، إلى جانب اعتبار المنطقة العربية سوقا مهمة بالنسبة للجزائر، وخصوصا أن حوالي 15 دولة عضو يمكن اعتبارها دولا مستوردة وهي كلها تولي اهتماما للسلع والمنتجات الجزائرية، ولعل أهم الأهداف المتوخاة من هذا الانضمام ما يلي²⁶:

- تنويع مزودي الجزائر من السلع، وولوج المنتجات الجزائرية-خارج المحروقات من النفط والغاز - السوق العربية، والرفع من فاتورة التصدير خارج المحروقات.
- التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع "المحروقات"، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر، وتحفيز الشراكة البينية ضمن الفضاء العربي، فتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية.
- تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض.
- تجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني.

تم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية (10%) سنويا وذلك ابتداء من 1981/01/01 ثم رفع نسبة التخفيض إلى 20% خلال 2004 و2005، ليصل إجمالي التخفيض إلى 80% بداية عام 2004، ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض 100%.²⁷

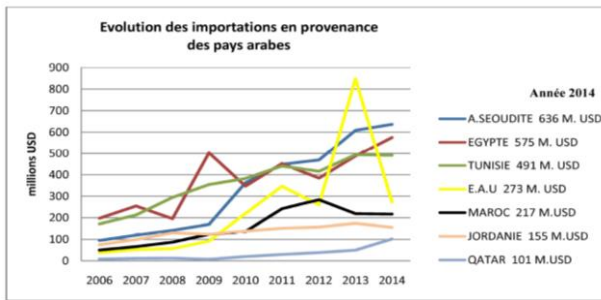
2-2 واقع التجارة الجزائرية مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

السعر والجودة، على اعتبار أن العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخلية في اتفاقيات تجارية دولية وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهنا يساهم تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية بالحد من التجارة البينية العربية.

- اقتصار التبادل التجاري على عدد محدود جداً من الشركاء التجاريين،
- زيادة حجم التبادل بين الدول العربية بشكل متفاوت بين دولة وأخرى،
- عدم الانتهاء من إصدار قانون الاتحاد الجمركي الذي يشكل خطوة أساسية على طريق تحقيق الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية، نظراً للتأثيرات الهامة التي يحدثها توحيد التعريفات في سبيل تسهيل حرية تبادل السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتشجيع انسياب تدفق الاستثمارات وإقامة المشاريع المشتركة في مختلف المجالات.
- عدم الانتهاء من وضع آليات فض المنازعات التي قد تنشأ في إطار المنطقة والتي تزداد أهميتها مع تزايد حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء خاصة فيما يتعلق بقضايا شهادات المنشأ والإغراق.
- تشابه بنى الإنتاج الزراعي لدى بعض الدول الأعضاء مما أدى للتنافس بدل التكامل.
- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري إضافة إلى التخوف لدى بعض العاملين في القطاع الانتاجي من فقدان الحماية والآثار السلبية المحتملة لإنشاء المنطقة على اقتصادات الدول الأقل نمواً التي تبرز الحاجة لها إيجاد آلية مناسبة لتعويضها عن الخسائر التي قد بها.
- إضافة إلى ما سبق تأثرت التجارة العربية البينية بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، ولا سيما تأزم الأوضاع الأمنية في سوريا وتأثيرات ذلك على تجارتها والتجارة البينية عبرها مع الدول المجاورة، والأوضاع في مصر، والعراق²¹.

كما يشير تقرير حديث لمنندى الاقتصاد الدولي (World Economic Forum) عن التنافسية إلى قيدين أساسيين يواجهان التجارة العربية وهما الارتفاع النسبي في مستوى التعريفات الجمركية للصادرات مع خارج المنطقة العربية، والقيود غير الجمركية على التجارة، وبالأخص في ما بين الدول العربية نفسها على مستوى تجارتها البينية، بما يعني عمليا الافتقار إلى العناصر الأساسية لبيئة التحرير التجاري²².

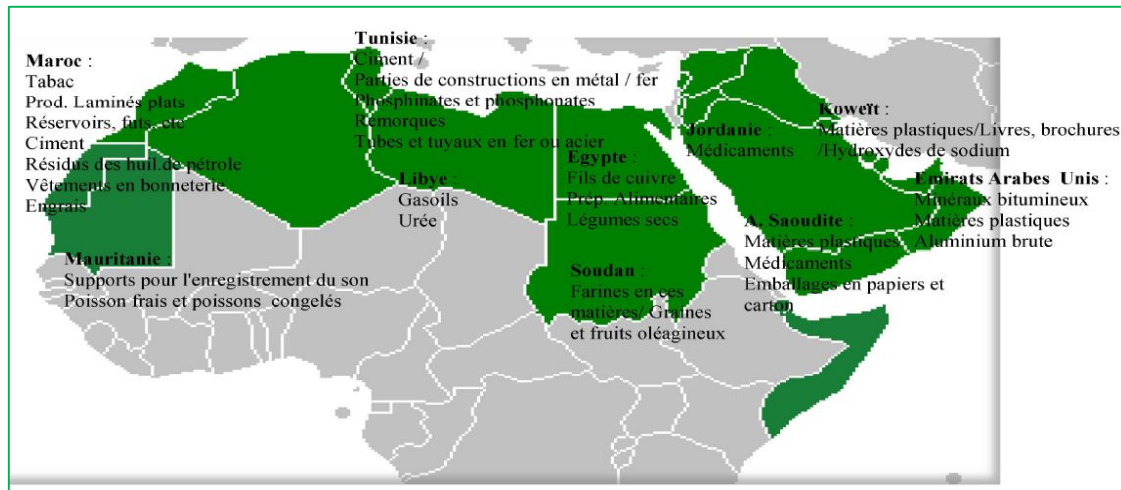
الشكل (04): تطور واردات الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. المليون دولار.



Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre change durant le premier semestre 2015, Agence Nationale De Promotion Du Commerce Extérieur, octobre 2015, page 6

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنّ واردات الجزائر من المنطقة العربية خلال الفترة 2006 الى غاية 2014 بالنسبة لقطر لم تتجاوز 100 مليون دولار، كذلك بالنسبة للأردن لم تتجاوز 200 مليون دولار، كما أنّ نفس الملاحظة سجلتها المغرب. في حين نلاحظ بالنسبة لباقي الدول مثلاً الامارات بعدما كانت في تطور مستمر وصل في سنة 2013 الى غاية 800 مليون دولار، إلّا أنه عاد لينخفض في 2014 الى 290 مليون دولار، في حين نجد التطور المستمر لواردات الجزائر من كل من السعودية، ومصر، وتونس. أما الشكل والجدول الموالي فتوضح أهم المواد المستوردة من كل دولة من المنطقة العربية

الشكل (05): أهم المواد المستوردة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. المليون دولار.



المصدر:

Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec la grande zone arabe de libre change durant le premier semestre 2015, op. Cité, page 9

يوضح الجدول الموالي واردات الجزائر من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كالتالي:

الجدول (04): واردات الجزائر من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية من المنطقة خلال (2012-2015).

الوحدة: الالف دولار

2015			2014		2013			2012		
التغيير	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	التغيير	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
- 4,74	74,88	1 936 500	75,32	2 032 886	41,31	67,55	2 322 610	69,59	1 643 572	المواد الغذائية
-2,5	25,12	649 499	24,68	666 014	55,1	32,41	1 114 228	30,41	718 281	المنتجات الصناعية
- 4	100	2 585 999	100	2 698 900	45	100	3 438 231	100	2 361 853	الواردات الكلية باتجاه المنطقة

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

بالنظر الى الواردات الصناعية خلال هذه الفترة نجد أنها لم تتعد طيلة هذه الفترة 33%. أما بالنسبة للواردات الكلية تجاه المنطقة نجد أنها ارتفع نوعا ما في سنة 2013، لتعرف بعدها الانخفاض في سنة 2014، و2015. فيما تعلق بموردي الجزائر من المنطقة يبرزهم الجدول الموالي:

في هذا الجدول يتضح أنّ الجزائر واردات الغذائية من المنطقة بلغت في سنة 2012 نسبة 69.59 %، وبالرغم من انخفاضها في سنة 2013 الى 67.55 %، إلا أنها سرعان ما ارتفعت في سنة 2014 لتصل الى 75.32 %، وتعود الى الانخفاض الطفيف في سنة 2015 ، لتصل الى 74.88 %.

الجدول (05): موردي الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. النسب المئوية

البلد/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2015
الامارات العربية المتحدة	5,84	12,15	27,17	11,02	24,66	12,81
السعودية	10,80	20,08	38,53	20,43	17,68	23,68
تونس	22,61	21,18	27,20	18,39	14,34	17,44
مصر	32,08	19,20	0,53	16,28	14,17	18,85
ليبيا	0,05	1,42	0,45	3,75	9,19	0,31
المغرب	7,86	7,50	1,74	12,01	6,35	8,30
الاردن	7,90	7,63	1,80	6,63	5,03	5,39
لبنان	6,10	2,34	0,71	2,94	3,06	2,17
قطر	0,44	1,09	0,48	1,61	1,44	30,9
عمان	0,29	0,68	0,87	1,72	1,38	2,39
البحرين	0,90	1,18	0,39	2,03	1,24	3,75
الكويت	0,45	1,26	0,02	0,92	0,70	0,72
سوريا	4,01	3,82	0,07	1,90	0,66	0,67
السودان	0,07	0,07	0,03	0,03	0,05	0,34
فلسطين	0,55	0,40	0,01	0,32	0,03	0,08
اليمن	0,03	0,01	-	0,01	0,01	0,00
العراق	0,01	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

التي لم تتعدى كذلك 09%، أما باقي الدول فالمبادلات معها هامشية مثل ليبيا، وتكاد تنعدم مثل السودان وفلسطين، واليمن والعراق، وسوريا والكويت.

2-2-2 المصادرات:

فيما يخصّ صادرات الجزائر الى المنطقة العربية يبرزها الجدول الموالي

من خلال الجدول (05) الذي يمثل موردي الجزائر من المنطقة للفترة 2009-2015، نلاحظ أنه بالرغم من أنّ المنطقة تتكون من 17 دولة إلا أنّ الجزائر تتركز ووارديتها حول 05 دول فقط هي السعودية، التي وصلت نسبة التعامل معها الى غاية 38% في سنة 2011، ثم تأتي بعدها تونس، والامارات العربية المتحدة، ثم مصر، وتأتي كل من الاردن في المرتبة الاخيرة نظرا لنسبة مبادلتها مع الجزائر التي لا تتعدى 08%، والمغرب

الجدول (06): زبائن الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

البلد/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2015
تونس	31,78	27,16	27,17	27,17	48,18	33,25
المغرب	27,64	36,13	38,53	42,54	27,76	18,92
مصر	33,31	21,63	27,20	30,03	16,96	1,81
لبنان	0,30	1,44	0,53	0,58	1,30	11,34
الامارات العربية المتحدة	3,25	3,64	0,45	0,49	1,23	4,67
العراق	0,00	0,22	1,74	1,92	1,15	2,87
سوريا	0,77	3,77	1,80	1,99	1,02	10,73
السودان	0,00	2,66	0,71	0,78	0,77	0,03
ليبيا	0,86	1,56	0,48	0,52	0,66	4,56
السعودية	1,35	0,45	0,87	0,96	0,35	5,76
الاردن	0,20	1,25	0,39	0,43	0,24	3,56
الكويت	0,32	0,01	0,02	0,03	0,23	1,06
قطر	0,11	0,03	0,07	0,08	0,14	1,42
عمان	0,05	0,04	0,03	0,04	0,01	0,01
البحرين	0,00	0,01	0,01	0,01	0,00	0
فلسطين	-	0,01	-	-	0,00	0
اليمن	0,06	0,01	0,00	0,00	0,00	0
المجموع	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

المتحدة فلم تتعد 05% طيلة هذه الفترة، شأنها في ذلك شأن السعودية. أما بالنسبة لباقي الدول العربية فتكاد تكون صادرات الجزائر اليها هامشية، أو منعدمة مثل اليمن، وعمان، وقطر، والكويت. بالنسبة للمواد المصدرة من الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خارج المحروقات، خلال الفترة 2012-2015، نبرزها كالتالي

من خلال الجدول (06) الذي يمثل زبائن الجزائر الى منطقة خلال الفترة 2009-2015، نلاحظ أنّ صادرات الجزائر موجهة فقط الى 03 دول بالدرجة الاولى وهي تونس، والمغرب، ومصر، حيث وصلت صادرات الاولى 33% في سنة 2015، وتجاوزت الثانية 38% في سنة 2011، أما الثالثة فقد تعدت 30% في سنة 2009. أما صادرات الجزائر تجاه الامارات العربية

الجدول (07): صادرات الجزائر من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية الى المنطقة خلال (2012-2015).

الوحدة: الالف دولار

	2015			2014			2013			2012		
	التغيير	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	التغيير	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
المواد الغذائية	- 55,56	58,26	68 314	66,90	153 725	9,21	65,22	178 769	59,84	163 699		
المنتجات الصناعية	-35,67	41,74	48 934	33,10	76 073	-13,25	34,78	95 321	40,16	109 882		
الصادرات الكلية باتجاه المنطقة العربية الحرة	-48,98	100	117248	100	229798	0,19	100	274089	100	273 581		

المصدر: إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

بمقولة " السيادة القطرية" وبالتالي افراغ مفهوم التعاون الاقليمي من محتواه. إضافة الى شهادات المنشأ الغير صحيحة، تأخر الإفراج الجمركي، فرض رسوم غير الجمارك³⁴، مشاكل متعلقة بالمواصفات والصحة النباتية، دعم الصادرات.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضائها في زيادة التبادل البيني في حين يعكس الاتحاد الجمركي إرادة أعضائه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف موحد، ويلاحظ أن المنظمة العالمية للتجارة³⁵ لا تقبل عضوية التكتلات إلا إذا كانت تعبر عن سياسات اقتصادية ومالية موحدة.³⁶

يبقى هذا الاتفاق خير مثال على التكامل "اللين" لكنه يعاني من عدد من القيود مثل غياب آليات حل النزاعات، وضعف نظام ملائمة المعايير، وانعدام التنسيق بين الاطراف، وقواعد المنافسة، وعدم وجود قواعد حماية الملكية الفكرية، إضافة الى أنه لا وجود اتفاق على حرية حركة العمال³⁷.

2-4 آفاق التجارة الجزائرية في ظل المنطقة:

في ظل الازمة التي تعيشها الجزائر جراء انخفاض البترول على اعتبار مداخيل الجزائر معتمدة على هذا الذهب الاسود، وجّه الوزير الاول رسالية الى المديرية العامة الضرائب مفادها أن كل السلع المستوردة لا يمكنها الاستفادة من خصم الرسوم الجمركية، ذلك ما فاجأ جميع المتعاملين لأنّ مثل هذا القرار يعتبر بمثابة انهاء العقد من جهتها، لأنه يحرق كل البنود التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة التي عقدتها الجزائر سواء مع الاتحاد الاوروبي، فحسب تحليلاتها تعدّ خسارة من ذلك العقد، أو الانضمام الى المنطقة العربية للتجارة الحرة³⁸.

وتبقى آفاق التجارة الجزائرية في المنطقة العربية غامضة في ظل ارتباط المبادلات الجزائرية التجارية مع الاتحاد الاوروبي، حيث أنها كانت تتم في المقدمة معه، إضافة الى أنه منذ 2013 احتلت الصين المرتبة الأولى في قائمة موردين الجزائر، واستمرت الى غاية 2014، حيث استوردت الجزائر من الصين

يبرز الجدول السابق المواد المصدرة من المواد الغذائية الجزائرية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2012-2015، حيث بلغت نسبة 59.84 في سنة 2012، وارتفعت الى 65.22 % في 2013، ثم واصلت ارتفاعها في سنة 2014 حيث بلغت 66.90%، لكنها انخفضت في سنة 2015 الى 58.26 %. أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فلم تتعد 42 % طيلة هذه الفترة.

بالنسبة للصادرات الكلية الى المنطقة خلال 2012-2013 فقد شهدت ارتفاع طفيف مقدّر بـ 0.19، أما بالنسبة لسنة 2014، و2015 فهي في تراجع مثلما يبرزه الجدول مقدرا بـ 48.98.

بالنسبة للمنطقة العربية للتجارة الحرة، فقد خسرت 65.5 مليون دينار من 2009 الى غاية 2013³¹. فهل ستعيد الجزائر النظر في هذا الانضمام أم أنها ستبقى تواصل سلسلة الخسائر من سنة الى أخرى؟

2-3 تحديات التجارة الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

إن أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبرز في كونها سوق توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة، وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما أنّ توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية³².

لكن برزت العديد من العراقيل في هذه التجارة البينية منها³³: الاختلاف في النظم الاقتصادية والتشابه في بنية الإنتاج والسلع التجارية، وعدم توفر البنية التحتية المناسبة للنقل، والحماية المفرطة والاعتماد الكبير على الضرائب التجارية، وعدم توفر معلومات السوق وضعف القدرة التنافسية للمنتجات كما أنّ غياب الارادة السياسية بشكل أساسي لدى معظم البلدان العربية، حيث تغطي الحساسيات السياسية، بين البلدان العربية، والتمسك

التصدير خارج المحروقات، إضافة إلى التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع "المحروقات"، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر، وتحفيز الشراكة البنينة ضمن الفضاء العربي، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض.

خاتمة:

دخلت الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل تنويع مواردها، إلى جانب اعتبار المنطقة سوقاً مهمة بالنسبة للجزائر لولوج المنتجات الجزائرية- خارج المحروقات من النفط والغاز - إلى السوق العربية، خاصة أنّ حوالي 15 دولة عضو يمكن اعتبارها دولاً مستوردة وهي كلها تولي اهتماماً للسلع والمنتجات الجزائرية، بالتالي التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية لقطاع "المحروقات"، وتشجيع الاستثمارات العربية المباشرة من وإلى الجزائر، وتحفيز الشراكة البنينة ضمن الفضاء العربي، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، إضافة إلى تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية، وخدمات استقرار الأسعار ووفرة العرض، وتجنب الازدواج الضريبي للتخفيف من الأعباء المالية وتشجيع التبادل البيني، لكن العراقيل التي تواجهها المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة جعل من هذه الشراكة محدودة الأفاق. أما في ظلّ الانخفاض المتواصل لأسعار النفط، ستجد الجزائر نفسها تنهي هذه الاتفاقية تلقائياً بإعادة فرض الرسوم على المنتجات المعفاة لملاءم الخزينة في غياب الجباية البترولية.

المراجع والاحالات:

¹ l'Agence nationale de promotion du commerce extérieur.

² اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 74.

³ بسبب الحرب بين إيران والعراق حيث قامت العراق بالهجوم على إيران في 22-23 سبتمبر 1980، فقد شكلت هذه الحرب أحد الأخطار المهددة لأمن دول الخليج العربي.

⁴ هي المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. أما الدول الثلاث التي انضمت لاحقاً فهي السودان واليمن وفلسطين.

⁵ محمود بيبلي، هاجر بغاصة، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 4، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، قسم السياسات التجارية المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، تموز 200، ص 3.

⁶ تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مرجع سابق، ص 186.

⁷ محمود بيبلي، هاجر بغاصة، مرجع سابق، ص 06.

أكثر من 8242 مليون دولار، ما يمثل 14.07% من السنة الماضية، بينما نجدها باتجاه المنطقة العربية فقد قدرت بـ 6.64 مليار في 2014، مقابل 6.88 مليار دولار في 2013، وهو ما يمثل فقط 5.5% من المبادلات التجارية الجزائرية³⁹.

نتائج الدراسة:

- تأتي أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أنها سوف توفر نوعاً من التوازن والتكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بمختلف التكتلات التجارية الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي.
- تصدر المنطقة العربية بنسبة ثلث طاقتها التصديرية بسبب تركيز التصدير في الشركات الصغيرة، وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وعلى الحث على الاستثمار في تنويع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب وخلق فرص العمل الجديدة.
- تتأثر الأوضاع الاقتصادية في المنطقة العربية بعاملين أساسيين إلى درجة كبيرة هما: أسعار النفط في الأسواق العالمية من جهة، والسياسات والهيكل الاقتصادية المنتهجة داخل أقطار المنطقة.
- تظهر التطورات السابقة أن للنفط تأثيراً كبيراً في أداء التجارة الخارجية للأقطار العربية، وتُظهر التقلبات التي شهدتها هذه الأخيرة، طيلة فترة التحليل، دور تغير أسعار النفط في تفسير مثل هذا الأداء.
- مازال التجارة العربية البنينة تشكل نسبة متواضعة من التجارة العالمية، على الرغم من وجود العديد من العوامل المساعدة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، والرامية إلى زيادة مساهمة التجارة البنينة العربية في التجارة العالمية، وقد يعزى ذلك إلى وجود العديد من العقبات أمام حركة التجارة العربية البنينة ممثلة بضعف القوة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى، واقتصار التبادل التجاري على عدد محدود جداً من الشركاء التجاريين، تشابه بنى الإنتاج الزراعي لدى بعض الدول الأعضاء مما أدى للتنافس بدل التكامل، وغياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري، زد على ذلك ما يحدث من تداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، ولا سيما تأزم الأوضاع الأمنية بالمنطقة.
- هدفت الجزائر من خلال انضمامها إلى المنطقة إلى تنويع مزودها من السلع، وولوج منتجاتها- خارج المحروقات من النفط والغاز - إلى السوق العربية، والرفع من فاتورة

المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

²⁵ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، المرجع السابق، ص 240.

²⁶ فوزية غربي، المرجع السابق، ص 241.

²⁷ سعيد عبد الله "اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

منظمة الجارة الحرة العربية الكبرى" تحديات التجارة العالمية (تجارب عربية)، بحوث و أوراق عمل مؤتمر "منظمة التجارة العالمية تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية" القاهرة يونيو 2012، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2013 ص 79.

²⁸ أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964 ، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي : مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ولكن شيئا من ذلك لم يتم. وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في جوان 1996 أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

²⁹ AMMAR L « OMC : Algérie n'est pas pressée à adhérer » L'EVENEMENT; n° 212 juillet 2010 page 16.

³⁰ KAHINA B., « Conséquence direct de l'adhésion de l'Algérie à la ZALE » L'ACTUEL N°112, février 2010, page 28.

³¹ S. hamza, accord de l'association Algérie -UE, et GZALE, l'Algérie toujours perdants, l' ACTUEL n° 161, les nouvelles revues algériennes, Alger, JANVIER 2016, page 12.

³² فوزية غربي، المرجع السابق، ص 242.

³³ فوزية غربي، المرجع السابق، ص 243-248.

³⁴ خاصة بالنسبة للجزائر، المغرب، تونس، ليبيا.

³⁵ على الرغم من ظهور عدد كبير من التكتلات الاقتصادية في العالم، إلا أن المنظمة لم تقبل سوى الاتحاد الأوروبي.

³⁶ سمير محمد عبد العزيز، عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين (2) التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، المكتب العربي الحديث، مصر، 2006، ص 49.

³⁷ Nachida BOUZIDI , l'expérience algérienne de coopération et de l'intégration économiques régionales, op. Cité, page 16.

³⁸ Amar INGRACHEN, l'Algérie va -telle divorcer avec L'UE et la ZALE ? L'Actualité, le 25 février 2016, page 4.

³⁹ Ambassade De Suisse, rapport économique Algérie, année 2014 , Edition septembre 2015, page 3.

⁸ Nachida BOUZIDI, l'expérience algérienne de coopération et de l'intégration économiques régionales, fondation Friedrich Ebert-Alger, mai 2010, Page 16, sur le site <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/08236.pdf> Consulter le 25/02/2016.

⁹ محمود بيلي، هاجر بغاصة، مرجع سابق، ص 03.

¹⁰ محمود بيلي، هاجر بغاصة، مرجع سابق، ص 06.

¹¹ رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار GAFTA في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 207.

¹² ريم محمد موسى، منطقة التجارة الحرة العربية (جافتا) ودورها في تحقيق التكامل الإقليمي، آفاق أفريقية، جامعة بحري السودان، المجلد الثاني عشر، العدد الرابعين، 2014، ص 61.

¹³ وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية في الماضي عند إبرام اتفاقية السوق العربية المشتركة.

¹⁴ كمال رزق، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى حلم أم واقع، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتنشيط التجارة العربية الأوروبية بمساهمة مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمؤسسات في الفضاء الأورو مغربي، جامعة فرحات عباس سطيف، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، يومي 08-09 ماي 2004، ص 6.

¹⁵ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير 21،

مرجع سابق، ص 10.

¹⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، التقرير السنوي 2014، ص 10.

¹⁷ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 136.

¹⁸ علاوي محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية Gravity Model ، مجلة الباحث، جامعة ورقة، العدد 10، 2012، ص 15.

¹⁹ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف

الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل تزامم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم 8، نيسان (أبريل) 2015 ص 30.

²⁰ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سابق ص 30.

²¹ رزوقي وهيب، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع، المعوقات، الآفاق) على الموقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&Id=32430> تاريخ التصفح 2015-12-15.

²² الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير 21، مرجع سابق، ص 17.

²³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 49، الصادرة بتاريخ 8 أوت 2004، ص 05.

²⁴ أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي :مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971 على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ولكن شيئا من ذلك لم يتم. وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في جوان 1996 أكد